

الحرية #ليبيا
لسجناء الرأي



بيان الراصد الدولي لحقوق الانسان بشأن السجناء و المعتقلين و المحتجزين دون سند من القانون

يرحب الراصد الدولي و يدعم مبادرة وزيرة العدل بحكومة الوحدة الوطنية السيدة "حليمة ابراهيم" والتي دعت لتشكيل لجنة بمشاركة دولية لحث الجهات الغير خاضعة للدولة الليبية بالإفراج عن المعتقلين في سجون لا تمت لدولة بصلة و الضغط في اتجاه الافراج الفوري لجميع السجناء و المحتجزين دون سند قانوني

علية، فان منظمة الراصد الدولي تؤكد على:

- أ. الدعم الكامل واللامحدود لمبادرة وزيرة العدل وتدعوا إلى ضرورة التفعيل الجاد والسريع لقانون رقم 10 لسنة 2013 بشأن تجريم التعذيب والاختفاء القسري و التمييز
- ب. إطلاق سراح جميع سجناء الرأي دون قيد أو شرط
- ت. وضع حد للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة
- ث. تعيين قضاة مستقلين
- ج. وضع اليه لمتابعة جادة وفعالة وفق إجراءات مبسطة يستطيع من خلالها المضرور من الوصول لحقوقه
- ح. إجراء تحقيقات فورية ومستقلة لكل الاشخاص الذين ماتوا في الحجز أو الاعتقال
- خ. إنشاء هيئات مراقبة مستقلة للقيام بزيارات منتظمة إلى أماكن الاحتجاز والسجون
- د. تمكين السجناء من التواصل مع محاميهم و دفاعهم دون عراقيل والاسراع في إجراء محاكمات عادلة، أو إطلاق سراح المعتقلين، أو المحتجزين أو السجناء دون سند

وإذ نبدي التضامن الكامل مع مبادرة وزارة العدل فان الراصد الدولي على استعداد لتوظيف كل إمكانياتها الفنية في تحقيق هذه الغايات النبيلة

منظمة الراصد الدولي

(#ليبيا)

Alrassed International

www.alrassedinternational.co.uk

contact@alrassedinternational.co.uk